الرعي الترحالي بالأقاليم الجنوبية للمغرب
مقاربة منهجية

بكار المرتجي
طالب باحث، كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة عبد المالك السعدي، تطوان

تقديم

يعتبر نمط العيش القائم على الترحال الدائم والانتجاع من أقدم الأنماط التي عرفها المغرب وذلك لقرون عديدة. وعلى الرغم من التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي شهدها البلد منذ بداية القرن المنصرم، والتي احتدمت معها ظاهرة الهجرة القروية، وبدأ المجتمع يتجه شيئا فشيئا نحو الاستقرار بالمدن، فإن مسألة الترحال والانتجاع بقيت حاضرة بشكل متفاوت في العديد من ربوع المملكة. وفق ما أكدته العديد من الإحصائيات الرسمية والبحوث الأكاديمية، وإن كانت هذه الأخيرة أشارت إلى كون الرحل بمجموع التراب الوطني بدأت حياتهم كذلك تطالها مجموعة من التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي أثرت على نمط عيشهم بكيفية أو بأخرى. وقد تزامنت هذه التحولات والعديد من الظروف المناخية الاستثنائية كتوالي سنوات الجفاف وعدم انتظام التساقطات وعنفها، وهو ما يمكن أن يفسر إلى حد ما التناقص المستمر في أعداد الرحل بمجموع التراب الوطني.

إن الأهمية الكبيرة التي يلعبها الرعي (بشكله المتنقل)، في أبعاده الاقتصادية والاجتماعية وحتى الإيكولوجية، وما أضحى يهدده اليوم من خطر التقلص أو الزوال مستقبلا، تستدعي القيام بدراسات معمقة وعلى عدة مستويات للكشف عن أسباب التحول والبنيات الحالية والتوجهات المستقبلية لهذا النمط. بيد أن رغبة البحث في هذا المضمار تصطدم بغياب شبه كلي لمعلومات دقيقة ومحينة (ذات طابع رسمي) على الصعيد الوطني تتعلق بمسألة الرعي الترحالي، سواء تعلق الأمر بالأسر الممارسة لهذا النشاط أو بطبيعة القطعان وأهميتها أو غيرها. ويبقى ما هو متوفر لحد الآن من هذه المعطيات لا يشفي الغليل، وهي عبارة عن إحصاءات عامة للسكان والسكنى وإحصاءات فلاحية

وأخرى من وزارة الداخلية لا يمكن الاعتماد عليها كليا لاستغوار العديد من الجوانب الهامة من حياة الممارسين للرعي الترحالي على الصعيد الوطني وأنشطتهم الاقتصادية.

من ناحية أخرى، يشار إلى أن التحولات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، التي بدأت تعرفها حياة الرحل بمجموع التراب الوطني، يمكن أن تلمس بشكل واضح بالأقاليم الجنوبية على اعتبارها أقاليم حديثة العهد بالتمدين ولا تزال تعيش مرحلة انتقالية مجتمعية (من الترحال إلى الاستقرار)، إلا أن المدنية الجارفة التي شهدتها المنطقة في العقود الأخيرة، وإن كانت قد تغذت أساسا من استقرار العديد من الأسر المرتحلة بشكل مؤقت أو دائم بالمدن، فإنها لم تحل دون استمرار نشاط الرعي الترحالي بعموم هذه الأقاليم وإن بشكل متفاوت في ما بينها.

ويحاول المقال تقديم مقاربة منهجية في موضوع الرعي الترحالي، انطلاقا مما يعرفه من تحولات وإشكالات جديدة بالأقاليم الجنوبية للمملكة.

I- البحث في قضايا الرعي الترحالي بالمغرب: أهميته وإشكالياته

1- يكتسي البحث في قضايا الرعي الترحالي أهمية بالغة على عدة مستويات

تكتسي دراسة القبائل الممارسة لنمط الترحال والانتجاع بالمغرب أهمية بالغة، وذلك بالنظر إلى الامتداد المجالي الكبير الذي تتنقل فيه هذه القبائل داخل التراب الوطني، وما تمثله الأنشطة الاقتصادية المتعلقة أساسا بالتربية الواسعة للماشية وتسويقها، من دور فعّال على اعتبارها مزودا هاما للسوق الوطنية باللحوم الحمراء خصوصا في فترة عيد الأضحى، كما أن هذا النشاط يشكل من الناحية الاجتماعية مصدر عيش وحيد يعيل أسرا بأكملها.

وبالنظر إلى شساعة المناطق الرعوية بالمغرب وما يعرفه ذلك من تنوع تضاريسي ومناخي وبيولوجي، كان من الطبيعي أن تختلف الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للقبائل الممارسة للترحال، وذلك باختلاف المجالات الترابية التي ترتحل بها، لتتعداها إلى الميكانيزمات والأساليب المعتمدة في تربية الماشية وتسويقها، إضافة إلى اتجاهات الترحال وآلياته. فعلى سبيل المثال تعتمد القبائل المرتحلة بالجنوب المغربي على الترحال

والتنقل الدائم من أجل البحث عن مواطن الكلأ والماء للماشية[1]، وهي بذلك تختلف بعض الشيء عن القبائل الرعوية في المغرب الشرقي مثلا التي تعتمد بعض قبائلها على نمط الانتجاع[2]، بيد انه يمكن القول إن العامل المشترك بين كل القبائل المرتحلة بالمغرب هو اعتمادها بشكل أساسي على الرعي الترحالي سواء أكان هذا الترحال دائما أو موسميا. كما أن التحولات التي بدأت تعرفها هذه المجتمعات على مختلف الأصعدة والتي جاءت كنتيجة لتظافر العديد من العوامل[3]، تعد كذلك قاسما مشتركا بينها، قد يؤدي إلى اختفاء هذا النمط الذي ما يزال يشكل السبيل الوحيد لعيش آلاف من الأسر المغربية.

2- تتنوع مصادر البحث وتتباين مصداقية المعلومات المتعلقة بالرعي الترحالي

على الرغم من الأهمية الكبيرة المتصلة بنشاط الرعي الترحالي على مختلف المستويات (الاجتماعية والاقتصادية والثقافية)، فإن دراسة هذا القطاع تبقى أمرا غير يسير، بالنظر إلى الصعوبات التي تعترض الباحث في هذا الشأن، والتي تتعلق في الغالب بندرة الإحصائيات المفصلة والمراجع والأبحاث التي اهتمت بهذه المسألة، إذ يبقى جل ما هو متوفر منها عبارة عن دراسات لمناطق محدودة ومتفرقة ونتائجها جاءت متباينة ومبنية في الغالب على أحكام مسبقة، وملاحظات محدودة وجزئية، لا يمكن إسقاطها أو تعميمها على باقي المناطق التي ينشط فيها الرعي الترحالي والانتجاع. وفي سبيل القيام بدراسة شاملة ومتكاملة نسبيا لهذه المسألة، يجد الباحث نفسه أمام العديد من المصادر البحثية التي تختلف من حيث أهميتها ودقتها والتي تؤكد أنه من الصعب -كما أسلفنا- الاعتماد عليها لوحدها للتوصل إلى نتائج علمية موثوقة. وفيما يلي أهم هذه المصادر:

- **الاحصاءات العامة للسكان والسكنى:** تعد الإحصاءات العامة للسكان والسكنى من أبرز المصادر التي تستقى منها المعلومات المتعلقة بمختلف النواحي الديموغرافية

---

[1]- دحمان (محمد)، 2006 "البداوة والاستقرار في منطقتي الساقية الحمراء وواد الذهب"، مطبعة كوثر برانت، الرباط.

[2]- Tag (Boutayeb), 2003, "Espace et société agro-pastorale en mutation dans le Maroc oriental steppique", Fès, Maroc, FLSH Fès-Sais, Thèses et monographies, n°5, imprimerie SIMPA, p227.

[3]- أبلال (عياد)، بدون تاريخ، "الحركية الاجتماعية والتحولات السوسيو-مجالية"، روافد للنشر والتوزيع، المغرب، ص99.

والسوسيو-اقتصادية للسكان، وتبقى نتائجها أحد المرتكزات الأساسية لأي تدخل رسمي. وقد تضمنت مختلف الإحصاءات التي عرفها المغرب معلومات همت الساكنة المعتمدة على الترحال – كساكنة محسوبة على حدة[4]– بيد أن ما يمكن ملاحظته في هذه الإحصاءات هو اختلاف طرق نشرها من إحصاء إلى آخر. فخلال الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 1971 تم نشر اللوائح الخاصة بالساكنة المرتحلة على مستوى الدواوير[5]، في حين تم نشر هذه اللوائح على مستوى فخذة كل قبيلة بالنسبة للإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 1982[6]، لتنشر هذه اللوائح في نتائج إحصاء 1994 على مستوى الجماعات[7]، ليتم تصنيفها بشكل مستقل بالنسبة لنتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2004، إلا أنها بقيت على مستوى مديرية الإحصاء ومندوبياتها الجهوية دون أن يتم نشرها. وعليه، فإن نتائج الإحصاءات العامة للسكان والسكنى الخاصة بالساكنة التي تعيش على الترحال والانتجاع، على الرغم مما تضمنته من أرقام هامة حول عدد المزاولين لهذا النشاط، فإن اختلاف طرق نشرها بين إحصاء وآخر تجعل مسألة الاستفادة منها أمرا صعبا. كما أن نتائجها لم تتطرق إلى ممتلكات هؤلاء الرحل. وإضافة إلى هذه المعضلة، هناك من ذهب إلى التشكيك في مصداقية نتائج بعض هذه الإحصائيات الخاصة بالرحل خصوصا عند مقارنة نتائجها. ومرد ذلك "وجود نمط الرعي الترحالي في مناطق لم ترصد فيها خلال إحصاء 1994، مما يستدعي التساؤل حول المعنى الذي ينبغي أن يعطى حقيقة لتغييب الرحل في أماكن معينة وتسجيلهم في أماكن أخرى، فهل هو تقصير على مستوى العمليات الإحصائية الوطنية أم أن الظاهرة تغيب وتظهر حسب معطيات المناخ؟ "[8].

4- إن المندوبية السامية للتخطيط أفردت استمارة خاصة خلال الإحصاءات الرسمية، تعنى بجمع المعلومات المتعلقة بالساكنة المرتحلة أينما وُجدت داخل التراب الوطني، وتتضمن هذه الاستمارة مجموعة من الأسئلة التي تخص العائلات المزاولة للترحال.

5- كتابة الدولة في التخطيط والتنمية الجهوية، مديرية الإحصاء، دجنبر 1973 "السكان القرويون حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 1971"، الرباط، المملكة المغربية.

6- كتابة الدولة في التخطيط والتنمية الجهوية، مديرية الإحصاء، دجنبر 1984 "السكان القرويون حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 1982"، الرباط، المملكة المغربية.

7- كتابة الدولة في التخطيط والتنمية الجهوية، مديرية الإحصاء، 1994 "السكان القرويون حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 1994"، الرباط، المملكة المغربية.

8- أيت حمزة (محمد)، 2007، "الترحال والانتجاع : مقاربة منهجية"، تنسيق محمد الأسعد، "نحو استراتيجية لتخطيط التنمية المجالية في العالم العربي بأبعادها المحلية والقومية والعالمية" الملتقى الرابع للجغرافيين العرب المنعقد في الرباط 2006، منشورات الجمعية الوطنية للجغرافيين المغاربة، الرباط، ص 685.

عموما، إن نتائج الإحصاءات العامة للسكان والسكنى الخاصة بالساكنة المرتحلة على أهميتها، وإن مكنتنا من وضع تصور تقريبي حول أعداد الممارسين للرعي المتنقل والانتجاع، فإنه لا يمكن الاعتماد عليها بشكل كلي، مما يستدعي البحث عن مصادر بحثية أخرى قد تستدرك نقائص هذه الإحصاءات.

- **إحصاءات ووثائق وزارة الفلاحة:** يعد نمط الرعي الترحالي بالمغرب نشاطا اقتصاديا يعتمد بالأساس على التربية الواسعة للماشية وتسويقها. وعلى هذا الأساس، فمن المفروض أن تتوفر وزارة الفلاحة (على اعتبارها الوزارة الوصية على التنمية الزراعية والحيوانية) على معطيات إحصائية تهم تطور القطعان بكل أصنافها على الصعيد الوطني ووضعيتها الصحية وغير ذلك. وفي الواقع، فإن وزارة الفلاحة تجري العديد من الإحصاءات العامة والتي كان آخرها الإحصاء الفلاحي العام لسنة 1996. كما تجري بعض الإحصاءات الجزئية بين الفينة والأخرى، والتي تكون مبنية على دراسة بعض العينات.

فبالنسبة لإحصاء سنة 1996، الذي يعتبر إحصاء شاملا، تضمن العديد من المعلومات الإحصائية حول القطعان بالمغرب والمتعلقة أساسا بالأعداد والنوع والصنف والجنس والسن[9]. وقد ساعد نشر نتائج هذا الإحصاء على مستوى الجماعات الترابية من تكوين مجموعة من الأفكار حول التوزيع المجالي للقطعان حسب الأنواع والأصناف على مجموع التراب الوطني. كما مكنت المعطيات من وضع مقارنات مجالية بينها. بيد أن ما يمكن مؤاخذته على نتائج هذا الإحصاء هو تقادم معطياته التي تعود لسنة 1996، خصوصا عندما يتعلق الأمر بقطاع كتربية الماشية والذي تعرف أعداده وبنيته تغيرات فصلية إن لم نقل شهرية. كما يلاحظ أن هذا الإحصاء لم يهتم بالفصل بين الماشية ذات التربية المتنقلة ونظيرتها ذات نظام التربية المستقر، مما لا يساعدنا على تكوين فكرة حول أعداد الماشية المعتمدة على الترحال والانتجاع. هذا علاوة على أن "هذه الإحصاءات يطالها هامش من الخطأ لا بد من القبول به وذلك بالنظر إلى صعوبة احتواء هذه الظاهرة وإلى التخوف الذي يبديه الفلاحون إزاء الضرائب والإتاوات

[9]- Ministère de l'Agriculture, du Développement Rural et des Pêches Maritimes, janvier 2000, Recensement Général de l'Agriculture 1996, résultats par commune.

المختلفة"[10].

وإلى جانب الإحصاءات الفلاحية العامة أو الجزئية التي تقوم بها وزارة الفلاحة، يمكن في هذا الصدد الاعتماد على بعض الوثائق التي يتم إصدارها من لدن مديرياتها الإقليمية والجهوية في ربوع المملكة، وأهم هذه الوثائق هي:

- **شواهد الكسب** : تصدر المديريات الإقليمية للفلاحة لوائح لمربي الماشية (الكسابة) انطلاقا من جرد شواهد يتم تسليمها لهؤلاء المربين ويتم تجديدها بشكل دوري لوضع مقاربة عامة حول أعداد القطعان وأصنافها بالنطاق الترابي التابع لنفوذ كل مديرية، وعلى أساسها يتم تقديم المساعدات من أعلاف وغيرها في الفترات الجافة. وعلى الرغم من أهمية مثل هذه اللوائح، فيجب التعامل معها، هي الأخرى، بكثير من الاحتراز. ذلك أنه عندما يتعلق الأمر بالمساعدات المقدمة لمربي الماشية، غالبا ما يقوم البعض بالتضخيم في عدد القطيع، بهدف الحصول على أكبر كمية من الأعلاف إما لتخزين جزء منها أو لإعادة بيعها. ومن ناحية أخرى، فإن القائمين على جرد مثل هذه اللوائح لا يفرقون بين مربي الماشية المستقرين والمرتحلين.

- **لوائح التلقيح** : تقوم المصالح البيطرية التابعة لوزارة الفلاحة بحملات تلقيح دورية لقطعان الماشية الموجودة في نفوذها الترابي، وغالبا ما تصدر كل مديرية قوائم بأعداد القطعان التي تم تلقيحها ونوعية الأمراض المنتشرة، قصد تكوين قاعدة بيانات حول الوضعية الصحية لهذه القطعان. إن أهمية اللوائح الناتجة عن عمليات التلقيح – في حال توفرها– لا تكمن فقط في ما تقدمه من معلومات حول الصحة الحيوانية بمناطق نفوذ كل مديرية، بل تمكن كذلك من تقديم عدة أرقام عن أعداد هذه القطعان وأصنافها وبنيتها. إلا أن ما يمكن ملاحظته، في ما يتعلق بهذه اللوائح، هو عدم تمييزها بين الماشية المستقرة وتلك المعتمدة في تربيتها على الترحال. وحتى في حالة إذا تم الأمر في بعض المديريات، فإن طبيعة حياة المزاولين لنمط الرعي الترحالي لا تسمح بإجراء تلقيحات دورية بالنظر إلى تنقلاتهم المستمرة والتي لا تستطيع أغلب المديريات مواكبتها، إما للنقص في وسائلها اللوجستيكية والبشرية أو لتنقلهم خارج النفوذ الترابي للمديرية.

10- أيت حمزة (محمد)، 2007 ، مصدر مذكور، ص 687.

وعلى هذا الأساس يمكن القول إن الإحصاءات التي تقوم بها وزارة الفلاحة كمؤسسة حكومية وصية على القطاع الفلاحي، أو الوثائق الصادرة من لدن مديرياتها الإقليمية والجهوية قد أغفلت، بطريقة شبه كاملة، كل المعلومات التي تهم الماشية المعتمدة على الترحال والانتجاع. وعليه، إذا كانت نتائج الإحصاءات العامة قد مكنتنا من إعطاء لمحة تقريبية عن أعداد المزاولين للرعي الترحالي على الصعيد الوطني، فإن الإحصاءات الفلاحية لم تساعد في الكشف عن حجم ممتلكاتهم مما يستدعي البحث عن مصادر بحثية أخرى لتلافي النقص الحاصل على مستوى المصدرين السابقين.

- **وثائق السلطات المحلية** : إن النقص الحاصل على مستوى المعطيات الرسمية المتعلقة بمسألة الرعي الترحالي على الصعيد الوطني وانعدام بعضها، يستدعى المزيد من البحث عن المصادر المختلفة وغير التقليدية أحيانا والتي قد تمكن الباحث من كشف الالتباس القائم على هذا المستوى، ويمكن في هذا الصدد الوقوف عند الوثائق الصادرة عن السلطات المحلية، إذ تقوم وزارة الداخلية على سبيل المثال عن طريق أعوانها ومنتدبيها بإحصاءات روتينية للرحل المستقرين بالنفوذ الترابي لكل جماعة، كما تقوم بتسجيل الرحل المغادرين لمناطق تنقلهم المعتادة وأولئك الوافدين عليها، وذلك قصد ضبط هذه التحركات داخل كل جماعة ترابية، ومن أجل ضمان أمن المرتحلين بأرجائها. إلا أن ما يمكن مؤاخذته على الإحصاءات الصادرة عن رجال السلطة التابعين لوزارة الداخلية هو كونها غير ملزمة وغير معممة على مختلف الأقاليم التي ينشط فيها الرعي الترحالي. كما أن طبيعة المصادر التي تتم الاستعانة بها لإجراء مثل هذه التعدادات (المخبرين) تبقى مصدرا غير دقيق، وغالبا ما يتم بناؤها على تقديرات ليس إلا. وحتى وإن تم الأمر بشكل موضوعي، فإنها لا تهتم مثلا بعدد رؤوس الماشية وبنية القطيع بصفة عامة ما دام الغرض الأساسي منها أمنيا بالدرجة الأولى، كما أن مسألة عدم نشرها وتناثرها بين عدة مصالح إدارية تجعل مسألة الاستفادة منها أمرا غير يسير.

ومن جهة أخرى، فإن انتشار المناطق التي ينشط فيها الرعي الترحالي على طول المناطق الحدودية خاصة بالأقاليم الجنوبية، قد يدفع بالباحث إلى اللجوء إلى مصدر إضافي، متمثل في السلطات العسكرية التي تمنح العديد من الرخص الخاصة للمرتحلين

قصد الدخول لبعض المناطق الحدودية ذات الطابع العسكري. ولعل ما يميز مثل هذه الرخص هو تناولها لمجموعة من التفاصيل، ناذرا ما نجدها في مصدر آخر، من قبيل أعداد أفراد كل أسرة مرتحلة وعدد رؤوس الماشية التي تملكها حسب كل صنف إضافة إلى عدد السيارات والدواب التي تتوفر عليها. بيد أن جرد هذه الرخص، بل والحصول عليها، يبقى أمرا صعبا، إذا أخذنا بعين الاعتبار طبيعة الإدارة المكلفة بهذه المهمة والمتمثلة في إدارة الدفاع الوطني، إضافة إلى أن جل الأسر المرتحلة حاليا أصبحت تتحاشى الولوج لمثل هذه المناطق العسكرية، هذا فضلا عن عدم إمكانية إجراء مقارنات بين إقليم وآخر اعتمادا على جرد هذه الرخص العسكرية.

- **أعيان وشيوخ القبائل** : أمام قلة المصادر ذات الطابع الرسمي المهتمة بمسألة الرعي الترحالي، وما يشوب المتوفر منها من ثغرات، فإن الباحث مطالب بالاستعانة بمصادر أخرى غير رسمية، وهي لا تقل أهمية في بعض جوانبها. ويمكن في هذا الصدد ذكر أعيان وشيوخ القبائل التي تعتبر معلوماتهم مساعدة ومكملة للمصادر البحثية السابقة، خصوصا إذا أخذنا بعين الاعتبار أن جل المجتمعات الممارسة للرعي الترحالي بالمغرب هي مجتمعات قبلية بالدرجة الأولى. ويتضح هذا الأمر بجلاء في الأقاليم الجنوبية للمملكة، حيث ما يزال للقبيلة والعصبية دور مهم جدا، سواء تعلق الأمر بالساكنة المستقرة بالمدن، والتي على الرغم من مرور عدة عقود على استقرارها إلا أن بوادر القبلية سرعان ما تظهر إلى السطح في العديد من المناسبات خصوصا عندما يتعلق الأمر بالانتخابات، أو من خلال مظاهر حضورها مثل حضور العرف وغيره من القيم القبلية[11]، أو بالنسبة للساكنة المرتحلة والتي ما يزال التنظيم القبلي مؤثرا فيها بشكل أو بآخر، على الرغم من التحولات التي تعرفها حياتها. ومن هنا، فإن الاستعانة بأعيان وشيوخ القبائل لها أهمية كبيرة لاستقاء بعض المعلومات التي من الصعب الحصول عليها من مصادر أخرى، سواء تعلق الأمر بأعداد المزاولين لنمط الرعي المتنقل أو العدد التقريبي لقطعانهم وتحركاتهم الدورية. ويبقى الحصول على هذه المعلومات رهينا بمدى تجاوب أعيان القبائل وتعاونهم مع الباحث، إلا أن هذا المصدر هو الآخر على

[11]- بوبريك (رحال)، 2012 "زمن القبيلة، السلطة وتدبير العنف داخل المجتمع الصحراوي"، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، المغرب، ص 344.

أهميته غير كاف لوحده خصوصا عند تناول مسألة الرعي الترحالي على نطاق واسع حيث يجب في هذه الحال التعامل مع ممثل كل قبيلة على حدة، والذين تختلف درجات تجاوبهم من شيخ لآخر.

وعلى هذا الأساس، يمكن القول إن طبيعة حياة الترحال والانتجاع المزاولة بالمغرب جعلت من البحث في قضاياه أمرا غير يسير بالنظر إلى تعدد مصادر البحث التي يجب الاعتماد عليها وندرة المعطيات المتعلقة بهذا النمط، وتفرقها. بل إن المتوفر منها يختلف حسب المصالح والمتدخلين الرسميين وغير الرسميين، مما يطرح إشكالية الاستغلال الأمثل لمثل هذه المعطيات، والأولوية التي يجب إعطاؤها لكل مصدر. وفي الواقع، فإن أيا من المصادر المتعلقة بالرعي الترحالي بالمغرب لا يمكن الاعتماد عليها لوحدها، بقدر ما يجب الخوض في جميع هذه المصادر البحثية لخلق نوع من التكامل في ما بينها، دون إهمال كل ما له علاقة بالعمل الميداني من استمارات ومقابلات قصد الحصول على نتائج تكشف بعضا من الغموض الذي ما يزال يطبع حياة المزاولين للرعي الترحالي بالمغرب.

II- الرعي الترحالي بالأقاليم الجنوبية: تحولات عميقة لنمط عيش في تراجع مستمر

تعتبر الأقاليم والجهات الجنوبية للمغرب (كلميم-السمارة، العيون-بوجدور-الساقية، واد الذهب-الكويرة) من أكبر جهات المملكة مساحة، إلا أن هذه المساحة الممتدة يقابلها نقص كبير على مستوى السكان، الذين لا يشكلون سوى 2,7% من مجموع سكان المغرب. ولقد ساهمت الخصائص المناخية لهذه المناطق والمتميزة أساسا بالقحولة والجفاف وندرة المياه، في أن يكون للاقتصاد الرعوي منذ القدم دورا هاما في المنظومة الاقتصادية لهذه المناطق إضافة إلى أنشطة اقتصادية أخرى كالتجارة الصحراوية وبعض الزراعات المقلالة في المجالات الواحية الواقعة شمالا. ويمكن القول إن هذا النشاط الاقتصادي لا يزال يعرف حيوية خصوصا في جانبه المعتمد على الترحال، وذلك رغم التحولات الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية التي بدأت تعرفها حياة المزاولين لهذا النمط.

1- يعرف عدد الرحل بالأقاليم الجنوبية تراجعا مستمرا

تعتبر الظروف المناخية غير الملائمة والمتسمة بحدة الجفاف وندرة المياه في عموم المجالات الصحراوية الجنوبية عوامل أساسية في جعل التنمية الحيوانية نمطا مهيمنا على الحياة الاقتصادية لساكنتها لعقود طويلة[12]، مع ما تتطلبه هذه التنمية من ترحال دائم بحثا عن مصادر الكلأ والماء. وفي سبيل ذلك، عاشت مختلف قبائل المنطقة حياة ترحال وبداوة ظاعنة إلى عهد قريب. بيد أن العديد من الظروف المناخية والسياسية والاقتصادية التي بدأت تعرفها المنطقة الجنوبية ساهمت بشكل كبير في تفكيك بنية الاقتصاد الرعوي[13]، خصوصا في ظل الاستعمار الإسباني والفرنسي، والذي ستبرز فيه مجموعة من المراكز السكنية الناشئة كثكنات عسكرية (العيون- طانطان-الداخلة...) والتي سيبدأ السكان البدو المحليون يلجأون إليها تدريجيا للاستقرار بها وتعميرها. "هذا التعمير المفاجئ للمراكز الجديدة، أفرز نوعا من الهشاشة نظرا لسكن المهاجرين إما في براريك أو خيام، أو في خيام داخل أحواش بضواحي المدن كالعيون والداخلة وطرفاية..."[14]، وستزيد الظروف السياسية، بعد فترة الاستقلال، من ظاهرة الهجرة نحو المدن والمراكز الناشئة حيث عملت الأوضاع الأمنية غير الملائمة التي تلت استرجاع الأقاليم الجنوبية، منتصف سبعينيات القرن الماضي، إلى تخلي العديد من الرحل عن مزاولة الرعي الترحالي والاستقرار الجزئي أو الكلي بالمدينة. كما أن هذا الاستقرار جاء في الفترات اللاحقة كنتيجة لعوامل الجذب الذي مارسته المدن على الرحل كمجال للراحة والرفاهية المادية مقابل حياة الترحال المضنية. عموما إن استقرار الرحل بالمجالات الصحراوية الجنوبية لم يخضع لتنظيم إداري أو تخطيط معين معد لتوطين قبائل البدو الرحل، بل جاء هذا الاستقرار فجائيا أحيانا أو اضطراريا أحيانا أخرى، مما انعكس على طبيعة استغلال المجال الحضري الجديد وعلى تناقضات التحول الذي حل بالجماعات القبلية المستقرة حديثا[15].

[12]- بوزنكاض (محمد)، 2012، "دراسة في التاريخ الاجتماعي للصحراء الأطلسية ما بين القرنين 17 و20 ". الطبعة الأولى، المطبعة الوراقة الوطنية، مراكش، المغرب، ص 45.

[13]- دحمان (محمد). 2006 ، مصدر مذكور، ص 229.

[14]- دحمان (محمد)، 2006 ، مصدر مذكور، ص 180.

[15]- دحمان (محمد)، 2012 "دينامية القبيلة الصحراوية في المغارب بين الترحال والإقامة : دراسة سوسيو-انتروبلوجية حول أولاد بالسباع"، الطبعة الأولى، طوب بريس، الرباط المغرب، ص 212.

جدول رقم 1 : تطور عدد سكان الجهات الجنوبية (1982-2004)

الجهات	السنوات			معدلات النمو السنوي	
	1982	1994	2004	1982 - 1994	1994 - 2004
جهة كلمية السمارة	315865	386075	462410	2,03	1,82
جهة العيون بوجدور الساقية الحمراء	121892	175669	256152	3,72	3,84
جهة وادي الذهب الكويرة	21496	36751	99367	5,50	10,45
مجموع الجهات الجنوبية	459253	598495	817929	2,68	3,17
مجموع المغرب	20419555	26073717	29891708	2,06	1,38

المصدر: نتائج الإحصاءات العامة للسكان والسكنى، لسنوات 1982 ،1994، 2004.

يتبين من المعطيات الواردة في الجدول أعلاه أن التزايد السكاني بالمنطقة عرف تطورا ملحوظا حيث انتقل عدد السكان من 459253 نسمة سنة 1982 إلى 598495 نسمة سنة 1994، ثم إلى 817929 سنة 2004، وذالك بمعدلات نمو مرتفعة نسبيا مقارنة بمعدل النمو السنوي الوطني، حيث وصل هذا المعدل في المنطقة بين إحصائي 1982 و1994 إلى 2,68%، ثم 3,17% في الفترة الممتدة بين 1994 و2004، بينما لم يتجاوز هذا المعدل وطنيا 2,06% و1,38% في الفترتين المذكورتين على التوالي. بغض النظر[16]عن العوامل التي ساهمت في هذا النمو الديموغرافي والتي تأتي الهجرة على رأسها ، فإن هذه المناطق شهدت نزوحا واضحا نحو المدن وتدل على ذلك نسبة السكان الحضريين بالجهات الاقتصادية الثلاث، والتي تفوق بكثير المعدل الوطني (جدول رقم 2).

[16]- فضل الله (عبد اللطيف)، 2003، "تطور السكان وتباين مؤهلات التنمية بالمناطق الصحراوية المغربية"، مجلة *مجالات مغاربية*، العددان 3 و4، ص 57.

جدول رقم 2 : نسبة الساكنة الحضرية بالجهات الجنوبية مقارنة مع المجموع والمعدل الوطني سنة 2004

	السكان الحضريون	السكان القرويون	نسبة الساكنة الحضرية %
جهة كلمية السمارة	286784	175626	62
جهة العيون بوجدور الساقية الحمراء	236378	19774	92
جهة وادي الذهب الكويرة	61830	37537	62
مجموع المغرب	16463634	13428074	55

المصدر: نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى، لسنة 2004.

في مقابل هذا النمو الديموغرافي المتسارع وارتفاع معدل التمدين[17] بهذه المناطق[18] سجل تراجع ملحوظ في أعداد الرحل الذين بلغ عددهم 10310 نسمة سنة 2004 ، وهو ما يناهز[19] 15% من مجموع الرحل بالمغرب الذين بلغ عددهم في نفس السنة إلى 68540 نسمة (جدول رقم 3). وحسب الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2004، فقد تم رصد الرحل انطلاقا من المجالات السهوبية بالمغرب الشرقي والهضاب العليا وعلى طول الأخدود جنوب الأطلسي الشرقي والغربي، لتشمل كل المناطق الصحراوية الواقعة جنوب الأطلس الصغير، التي تضم من الناحية الإدارية جهات أخرى عديدة مثل الجهة الشرقية وفاس-بولمان ومكناس-تافيلالت وسوس-ماسة-درعة وكلميم-السمارة والعيون-بوجدور-الساقية الحمراء وواد الذهب-الكويرة...(خريطة رقم1). وعلى الرغم من أن الرحل لا يشكلون حاليا سوى نسبة ضئيلة من المجموع العام للسكان بالجهات الجنوبية الثلاث (1% سنة 2004)، فإن هذه النسبة كانت أعلى بكثير في السابق حيث[20] مثلت نسبة الرحل بإقليم طرفاية على سبيل المثال 83% من مجموع السكان سنة 1971 ، كما مثل

---

[17]- نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى، لسنة 2004.

[18]- يشار إلى أن عدد الرحل المحسوبين على المنطقة الجنوبية حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2004 قد لا يعبر عن عددهم الحقيقي بالضرورة وذلك بالنظر إلى طبيعة حياتهم المعتمدة على الترحال الدائم مما يعني احتمال وجود العديد منهم خارج مناطق ارتحالهم التقليدية إبان فترة الإحصاء.

[19]- نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى، لسنة 2004.

[20]- كتابة الدولة في التخطيط والتنمية الجهوية، مديرية الإحصاء، دجنبر 1973 ، مصدر مذكور، ص 322.

الرحل 57% من كل سكان إقليم طانطان سنة 1982[21].

جدول رقم 3 : تطور الساكنة المرتحلة بالجهات الجنوبية وبالمغرب (1982-2004)

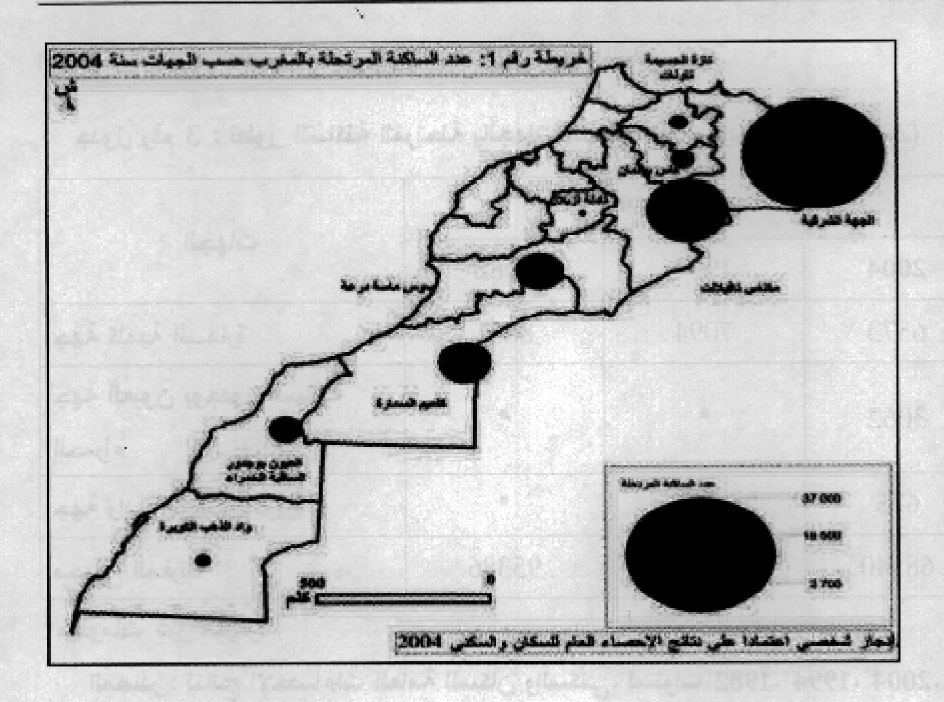
الجهات	السنوات		
	1982	1994	2004
جهة كلمية السمارة	8851	7094	6573
جهة العيون بوجدور الساقية الحمراء	*	*	3062
جهة وادي الذهب الكويرة	*	*	675
مجموع المغرب	95386	86931	68540

***معلومات غير متوفرة**

المصدر: نتائج الإحصاءات العامة للسكان والسكنى، لسنوات 1982، 1994، 2004.

يمكن القول إن التراجع الملحوظ في أعداد البدو الرحل بالمناطق الصحراوية الجنوبية قد سجل كذلك على الصعيد الوطني، ويرتبط أساسا بالجفاف المتكرر الذي عرفه المغرب خلال الثمانينيات[22]، وما واكب هذه الفترة من ارتفاع ملحوظ في أسعار الأعلاف والصعوبات التي بدأت تطرحها التربية الواسعة للماشية. كما أن هذا التراجع الملحوظ في أعداد الرحل في المغرب، بصفة عامة، والمناطق الصحراوية الجنوبية، بصفة خاصة، لم يمنع من استمرار الرعي الترحالي كنشاط اقتصادي قائم بذاته في هذه المناطق، على الرغم مما يواجهه مزاولوه من تحولات اجتماعية واقتصادية وثقافية جعلتهم يلجأون لمجموعة من الآليات لمسايرة الوضع، وذلك مع تباين من منطقة إلى أخرى.

21- كتابة الدولة في التخطيط والتنمية الجهوية، مديرية الإحصاء، دجنبر 1984 ، مصدر مذكور، ص 163.
22- أيت حمزة (محمد)، 2007، "الترحال والانتجاع : مقاربة منهجية"، مصدر مذكور، ص 685.



2- يشهد الرعي الترحالي بالأقاليم الجنوبية تحولات عميقة

عرف عدد الرحل في المغرب، بشكل عام، انخفاضا ملموسا وفق ما أكدته نتائج الإحصاءات العامة للسكان والسكنى. ويمكن القول إن هذا الانخفاض جاء كنتيجة مباشرة لتخلي العديد من العائلات عن نمط عيشها المتنقل والهجرة نحو القرى والمدن القريبة. وبغض النظر عن الأسباب والدوافع التي جعلتهم يتخلون عن الرعي الترحالي، فإن الذين استمروا في ممارسة الترحال، مجبرين أو مخيرين، عرفت حياتهم العديد من التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، التي أثرت بشكل كبير على نمط عيشهم وعلى أدوات وطرق مزاولتهم للرعي الترحالي، ومن المتوقع أن يكون لها تأثير على هذا النشاط في المستقبل.

وقد كان لاندماج الأقاليم الجنوبية خلال العقود الأخيرة في المنظومة الاقتصادية الوطنية، وانخراط الفاعلين المحليين في اقتصاد السوق دور كبير في ظهور "استراتيجيات اقتصادية" جديدة لدى مربي الماشية (الرحل على الخصوص)، ويتجلى ذلك في الطرق الجديدة التي أصبحت تمارس بها التربية الحيوانية في شكلها المتنقل، طرق تتحكم فيها

من دون شك إكراهات ومستلزمات تكييف الإنتاج الرعوي مع الأنساق الاقتصادية والاجتماعية الجديدة. ويمكن تلخيص هذه الاستراتيجيات ومظاهر التحول التي صاحبتها على الشكل الآتي :

- **الترحال خارج الأراضي القبلية** : ساهمت العديد من العوامل الطبيعية والبشرية في تبنى رحل المناطق الجنوبية أنماطا جديدة للإنتاج الرعوي خارج أراضيها القبلية، علما بأنها وإلى عهد قريب كانت كل قبيلة صحراوية تلتزم، في الغالب، بالانتجاع داخل نفوذها الترابي، إلا أن تبعات حرب الصحراء، من إنشاء للمناطق العسكرية وانتشار الألغام، سبَّبت في حرمان العديد من المزاولين للرعي الترحالي من الانتجاع في المناطق التقليدية[23]، مما حذا بالعديد منهم للبحث عن مناطق رعوية جديدة، كما أن نزوع جل الرحل في العقود الأخيرة لتربية أصناف جديدة من الماشية، خصوصا الأغنام، والتي لا تتحمل في كثير من الأحيان الظروف الطبيعية والمناخية الصحراوية على عكس القطعان التقليدية من ماعز وإبل، المتأقلمة مع هذه الظروف الشئ الذي جعل مربو الأغنام الرحل يبحثون عن مناطق رعوية أكثر ملاءمة لتربية الأغنام مثل سهل سوس وغيره، وهو أمر ساهم فيه أيضا تطور وسائل الاتصال والنقل.

- **الاعتماد على وسائل النقل الحديثة** : شكلت وسائل النقل الحديثة طفرة نوعية في طرق وآليات تربية الماشية بالمناطق الصحراوية الجنوبية، إذ كان لاقتناء الرحل لسيارات الدفع الرباعي الأكثر ملاءمة لتضاريس المنطقة دورا هاما في تحسين ظروف حياتهم وأساليب التربية المتنقلة للماشية، حيث مكن امتلاك هذا النوع من السيارات من التزود بكل الضروريات من المدينة، إضافة إلى إمكانية الوصول إلى مناطق رعي جديدة كان من الصعب الوصول إليها لندرة المياه بها في الفترات الجافة. كما أن امتلاك سيارات الدفع الرباعي سهل عمليات التنقل والبحث عن أماكن التساقطات وتوفر الكلأ والماء والمسالك التي يمكن للقطعان أن تسلكها. كما أن اعتماد الرحل، في العقود الأخيرة، على الشاحنات في تنقلاتهم، شكل قفزة كبيرة في تحول نمط عيشهم وآليات التنمية الحيوانية لديهم، حيث مكنتهم هذه الشاحنات من التنقل إلى مناطق رعوية تجاوزت كثيرا مجالات

---

[23]- شرايمي (محمد)، 2009 "تنمية مجتمع الصحراء: بين سياسة الدولة وإمكانات المجتمع المحلي"، ضمن كتاب "*أبحاث ودراسات حول الصحراء*"، تنسيق محمد شرايمي، طوب بريس، الرباط، ص 106.

الترحال التقليدية مثل سهل سوس والحوز ودكالة والغرب وغيرها من المجالات الواقعة شمال الأقاليم الجنوبية، لتصبح هذه المجالات مناطق يتم اللجوء إليها كل ما اقتضت الضرورة ذلك، بل وأضحى البعض منها كسهل سوس مناطق مرجعية، في كثير من الأحيان، يتم التنقل داخلها طيلة السنة، بل لتشكل أرضية انطلاق للبحث عن مراعي جديدة شمال المنطقة أو جنوبها، خصوصا بعد لجوء العديد من الرحل إلى نظام كراء الحصائد والاستغلاليات الفلاحية لاستخدامها كمراعي مؤقتة في بعض المناطق الزراعية[24].

- **اعتماد تقنيات حديثة في التربية الحيوانية** : شهدت العناية الصحية بالقطعان لدى الرحل، كأحد أوجه التحولات التي بدأت تعرفها آليات تربيتهم للماشية بالمناطق الجنوبية، تطورا كبيرا في السنوات الأخيرة، حيث ظلت العناية الصحية بالقطعان لعقود طويلة تتم بالطرق التقليدية، والتي أثبتت نجاعتها في القضاء على بعض الأمراض. وقد جاء اعتماد الرحل على الأدوية البيطرية بعد إنشاء المديريات الإقليمية للفلاحة بالمناطق الجنوبية ومحاولة القائمين عليها تعميم ثقافة التلقيح الدوري للقطعان والمراقبة الدائمة لصحتها[25].

- **اعتماد أساليب التكثيف في التربية الحيوانية وازدهار المنحى التسويقي للإنتاج الرعوي:** تعد مسألة تكثيف الإنتاج الرعوي من أكثر آليات التنمية الحيوانية المعتمدة لدى الرحل بالمناطق الجنوبية. ذلك أن امتهان نشاط يعتمد على التنقل الدائم، خصوصا بعد اللجوء إلى التقنيات الحديثة التي مكنت من الوصول إلى وجهات خارج الأراضي القبلية، أصبح يستدعي الاعتماد على قطعان مهمة للتمكن من تحقيق أرباح مادية تعيل الأسرة المرتحلة من جهة، وتشكل موردا احتياطيا لاستمرارية القطيع في الفترات الجافة. وهكذا فإن مسألة تكثيف الإنتاج أضحى وسيلة ضرورية لاستمرار النشاط الرعوي في

---

[24]- Programme des Nation Unies pour le Développement (PNUD) & Ministère de l'Agriculture, du Développement Rurale et de la Pêche Maritime, décembre 2008, "Etude sur les structures et les tendances de la transhumance à l'échelle nationale", Document de synthèse, p5.

[25]- يشار إلى أن المصالح الإقليمية للفلاحة بالمناطق الجنوبية تواجه بعض الصعوبات بخصوص تلقيح القطعان المعتمدة على الترحال والتي لا يسمح تنقلها الدائم من منطقة إلى أخرى وبين إقليم وآخر بإجراء تلقيحات دورية للعديد من الأمراض، إما لضعف الوسائل التقنية لبعض المديريات أو لتنقل بعض القطعان إلى خارج مناطق نفوذها.

شكله المتنقل بعد تحول "الماشية من القيمة الاستعمالية (في المناسبات الاجتماعية...) إلى قيمة تبادلية تحكمها النقود واقتصاد السوق"[26]. وعليه فإن تكثيف الإنتاج الرعوي أدى بشكل أو بآخر إلى ازدهار المنحى التسويقي لهذا الإنتاج واندماجه الكبير في اقتصاد السوق، حيث أصبح رحل المنطقة الجنوبية أكثر ارتباطا ببعض الأسواق الكبرى لتسويق الماشية (انزكان، مراكش، الدار البيضاء...)، خصوصا خلال مناسبة عيد الأضحى. ولعل ما يمكن رصده في هذا الشأن هو أن ارتفاع المنحى التسويقي للمنتج الرعوي لم يخدم كثيرا المربين الصغار الرحل أنفسهم، وذلك بالنظر إلى دخول فاعلين جدد هذا الميدان متمثلون في المربون من أصول حضرية والذين أصبحوا يتعاملون بمنطق استثماري محض. ذلك أن "اندماج الإنتاج الرعوي والمجتمع الرعوي في اقتصاد وطني ونظام إداري يؤدي إلى ظهور بنيات لا متساوية فيما يخص مراقبة الرأسمال واحتكار وسائل الإنتاج ومقاومة الكوارث التي تصبح في أيدي نخبة رعوية. هذه النخبة الوثيقة الارتباط بالبيروقراطية المحلية والنخبة التجارية"[27]. ويكمن الوقوف على هذه الخصوصيات لدى الرحل بالمناطق الجنوبية أساسا بجهتي العيون-بوجور-الساقية الحمراء وواد الذهب-الكويرة، نظرا لانتشار نشاط تربية "الإبل الاستثماري" لتأتي مسألة عدم استفادة المربين الصغار الرحل بالنظر إلى كونهم يعمدون إلى "تسويق قطعانهم في الفترات العصيبة ليتفادوا عواقب الجفاف والأوبئة، بينما هذه الظرفية الأخيرة تكون مناسبة لكبار الكسابة والمضاربين للحصول على قطيع رخيص لإعداده للموسم المقبل قصد المضاربة"[28]، وذلك راجع لتعدد استثماراتهم بالمدينة (تجارة، عقار...) وبالتالي سهولة الحصول على موارد إضافية حتى في الفترات الجافة.

من ناحية أخرى يمكن القول إن الاستراتيجيات الجديدة المتبعة في التنمية الحيوانية لدى رحل الجنوب المغربي ما هي إلا رد فعل على مجمل التحولات التي بدأت تطبع حياتهم، والتي تبدو من خلال تلاشي العديد من السلوكيات كنتيجة للتطورات التي عرفتها

---

[26]- دحمان (محمد)، 2006 ، مصدر مذكور، ص.33.

[27]- DAHAL Gudrun, 1981, Production in pastorale societies, Galaty John, The future of pastorale peoples, 0ttawa, Canada, International development research center publication.

[28]- دحمان (محمد)، 2006 ، مصدر مذكور، ص.336.

حياة الرحل وتنامي سلوكيات أخرى أكثر تماشيا مع حاجيات السوق، أو كنتيجة لظهور وسائل مكنت من سرعة الاتصال والتنقل من منطقة إلى أخرى. وهكذا أصبح للهاتف النقال وسيارات الدفع الرباعي والشاحنات دور متنامي في إعادة توزيع التيارات الترحالية، حيث ظهرت أقاليم جديدة مستقبلة مثل سهل سوس ومنطقة الحوز وسهل الغرب، وهو أمر ساهم في نشوب مجموعة من الصراعات المتجددة سنويا بين الرحل وسكان المناطق المرتحل إليها حول حقوق الرعي ومسألة تأثير الماشية على المحاصيل الزراعية. وفي مقابل ذلك، تلاشت وتقلصت التنقلات الترحالية داخل الأراضي التقليدية التي لم يعد يؤمها اليوم سوى المربون الصغار الذين لم يستطيعوا مجاراة التقدم الحاصل على مستوى وسائل النقل الحديثة والأعلاف بالنظر إلى تكلفتها المرتفعة نسبيا وهو ما ساهم بشكل كبير في إقصائهم وبذلك تكون "التكنولوجية الحديثة قد عملت على تنامي الانتقاء إن على مستوى المستغلين أو ماشيتهم أو المجالات التي يؤمونها"[29].

وتجدر الإشارة إلى أن مجمل هذه التحولات التي طالت أنماط الإنتاج الرعوي ساهمت وبشكل كبير في الانتقال من الرعي الترحالي إلى ابتداع أشكال جديدة في تربية الماشية مسايرة للتحولات السوسيواقتصادية للرحل وللمعطيات الطبيعية، من خلال محاولة تجاوز الاكراهات التي يواجها رحل المنطقة الجنوبية. تحولات بدأنا نلمسها كذلك لدى الرحل المناطق السهوبية للمغرب الشرقي[30].

خاتمة

يشكل الرعي الترحالي بالمغرب نمط عيش تعتمد عليه آلاف الأسر المغربية، ويشكل عنصرا فاعلا داخل المنظومة الاقتصادية الوطنية. إلا أن البحث في قضاياه تعتريها مجموعة من الصعوبات والمتمثلة أساسا في غياب مصادر بحثية دقيقة ترصد مختلف آلياته وتوجهاته المستقبلية. أمر يجد تفسيره في ظروف حياة الرحل التي يصعب معها إجراء أبحاث دقيقة. لكن ذلك لا ينفي ضرورة القيام بدراسات ميدانية لاستجلاء الغموض

---

[29]- محمد (أيت حمزة)، 2007، مصدر مذكور، ص 691.

[30] - MAHDI Mohamed 2002, "Du nomadisme aux nouvelles formes d'élevage", MAHDI Mohamed (ED)," *Mutations sociales réorganisation des espaces steppiques*" Casablanca, imprimerie NAJAH AL JADIDA, p 66.

الذي ما يزال يطبع جوانب هامة من حياة المزاولين لهذا النشاط على الصعيدين المحلي والوطني، والذين تعرف حياتهم تحولات عميقة نتيجة للمستجدات الاقتصادية والاجتماعية، خصوصا بالمناطق الصحراوية الجنوبية، التي ما يزال الرعي الترحالي يعرف بها حيوية ملموسة رافقها تطوير أنظمة وآليات هدفها تطوير تربية الماشية ومسايرة التحولات السوسيواقتصادية. ويدل ذلك على محاولات الرحل للحفاظ على نمط عيشهم المتفرد وعلى نشاط رعوي يميز جزء كبيرا من التراب الوطني.

المراجع المعتمدة :

●أبلال (عياد)، بدون تاريخ، "الحركية الاجتماعية والتحولات السوسيو-مجالية"، روافد للنشر والتوزيع، المغرب.

●أيت حمزة (محمد)، 2007، "الترحال والانتجاع : مقاربة منهجية"، تنسيق محمد الأسعد، "نحو استراتيجية لتخطيط التنمية المجالية في العالم العربي بأبعادها المحلية والقومية والعالمية" الملتقى الرابع للجغرافيين العرب المنعقد في الرباط 2006، منشورات الجمعية الوطنية للجغرافيين المغاربة، الرباط، المغرب.

●بوبريك (رحال)، 2012 "زمن القبيلة، السلطة وتدبير العنف داخل المجتمع الصحراوي"، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، المغرب.

●بوزنكاض (محمد)، 2012، "دراسة في التاريخ الاجتماعي للصحراء الأطلسية ما بين 17 و20"، الطبعة الأولى، المطبعة الوراقة الوطنية، مراكش، المغرب.

●دحمان (محمد)، 2006 "البداوة والاستقرار في منطقتي الساقية الحمراء وواد الذهب"، مطبعة كوثر برانت، الرباط، المغرب.

●دحمان (محمد)، 2012 "دينامية القبيلة الصحراوية في المغرب بين الترحال والإقامة : دراسة سوسيو-انتروبلوجية حول أولاد بالسباع"، الطبعة الأولى، طوب بريس، الرباط، المغرب.

●شرايمي (محمد)، 2009 "تنمية مجتمع الصحراء: بين سياسة الدولة وإمكانات المجتمع المحلي"، ضمن كتاب "أبحاث ودراسات حول الصحراء"، تنسيق محمد شرايمي، طوب بريس، الرباط، ص ص 98-109.

●كتابة الدولة في التخطيط والتنمية الجهوية، مديرية الإحصاء، دجنبر 1973 "السكان القرويون حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 1971"، الرباط، المملكة المغربية.

●كتابة الدولة في التخطيط والتنمية الجهوية، مديرية الإحصاء، دجنبر 1984 "السكان

القرويون حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 1982"، الرباط، المملكة المغربية.

- كتابة الدولة في التخطيط والتنمية الجهوية، مديرية الإحصاء، 1994 "السكان القرويون حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 1994"، الرباط، المملكة المغربية.

- DAHAL Gudrun, 1981, "Production in pastorale societies", Galaty John, The future of pastorale peoples, 0ttawa, Canada, International development researche center publication, pp 199-208.
- MAHDI Mohamed 2002, "Du nomadisme aux nouvelles formes d'élevage", MAHDI Mohamed (ED) "Mutations sociales, réorganisation des espaces steppiques" Casablanca, imprimerie NAJAH AL JADIDA, pp. 65-90.
- Ministère de l'Agriculture, du Développement Rural et de la Pèche Maritime, janvier 2000, recensement général de l'agriculture, 1996, résultats par commune.
- Programme des Nation Unies pour le Développement (PNUD) & Ministère de l'Agriculture, du Développement Rurale et de la Pêche Maritime, décembre 2008, "Etude sur les structures et les tendances de la transhumance à l'échelle nationale", Document de synthèse.
- TAG Boutayeb, 2003, "Espace et société agro-pastorale en mutation dans le Maroc oriental steppique", Fès, Maroc, FLSH Fès-Saiss, Thèses et Monographie N°5, Imprimerie SIMPA.